

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET

Communication and Media Cell



الديوان
خلية الاتصال والإعلام



النشاط الحكومي

Government activity

الجزائر اليوم

الخبر حيثما كان

23 سبتمبر، 2026

الوزير الأول يترأس اجتماعا للحكومة

بقلم: آسيا



ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، هذا الأربعاء 23 سبتمبر 2026، اجتماعاً للحكومة. واستهلّت الحكومة جلستها بالاستماع لعرض حول وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، شمل مختلف التدابير التنظيمية والعملية التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي، وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الاستباق واليقظة، من أجل ضبط السوق، وحماية القدرة الشرائية، وتوفير المخزون، والتحكم في التدفقات، وتعزيز التغطية الرقابية على مستوى التراب الوطني. في هذا الإطار، تم التأكيد على مواصلة دعم هذا القطاع الاستراتيجي ومرافقة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال. عقب ذلك، وقفت الحكومة على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المنيعة-إن صالح-تمنغست، تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026.

التي أكد من خلالها على الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشدداً على تركيز الجهود لتسليمه في الأجل المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028. وفي إطار متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تندرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المائي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه السيد وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة تحلية مياه البحر للطارف، والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتحسين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وعنابة وسكيكدة وقالمة. كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة تحويل المياه الخام لربط سد وادي الجدرية بسد عين الدالية، الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس.

خلال اجتماع الحكومة تعليمات لمرافقة الفلاحين وضبط السوق لحماية القدرة الشرائية

شدد اجتماع الحكومة أمس على ضرورة مواصلة دعم القطاع الفلاحي ومرافقة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال، مستعرضا وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، والتدابير التنظيمية والعملية التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الاستباق واليقظة، من أجل ضبط السوق، وحماية القدرة الشرائية.

كما وقفت الحكومة في اجتماعها أمس تحت رئاسة الوزير الأول، سيفي غريب، على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المنيرة-عين صالح-تمراست، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026، والتي أكد من خلالها على الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشددا على تركيز الجهود لتسليمه في الأجل المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028.

وفي إطار متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تندرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المائي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة تحلية مياه البحر للطارف والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتحسين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وعنابة وسكيكدة وقالة، كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة تحويل المياه الخام لربط سد وادي الجدرية بسد عين الدالية الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس.

ز.طاوس

اجتماع الحكومة يستعرض ملفات تخض عدة قطاعات استباقية ويقظة لضبط السوق وحماية القدرة الشرائية

■ توفير مخزون المواد الفلاحية والغذائية الأساسية والتحكم في التدفقات ■ مراقبة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق
■ موافقة تدابير إطلاق مشروع الخط السككي المنيع-إن صالح-تمنقت ■ تسليم الخط السككي في الأجل المحددة ودخوله الخدمة نهاية 2028 ■ الاستغلال الأمثل لمحطة توليد مياه البحر بالطارف لفائدة 4 ولايات
■ تأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بسوق أهراس

المنيع-إن صالح-تمنقت، تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026، والتي أكد من خلالها على المطالب الاستراتيجية لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشددا على تركيز الجهود لتسليمه في الأجل المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028.

وفي إطار متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تندرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المالي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة توليد مياه البحر للطارف، والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتأمين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وصنابة وسكيكدة وقالة. كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة توصيل المياه الخام لربط سد وادي العشرة بسد عين الدالية، الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس.

ق.س

ترأس الوزير الأول، سيدي غريب، أمس اجتماعا للحكومة، خصص لدراسة ملفات تتعلق بتمويل السوق الوطنية بالمواد الغذائية الأساسية، ومشروع إنجاز السكة الحديدية المنيع-إن صالح-تمنقت وكذا تعزيز الأمن المالي.

أوضح بيان لمصالح الوزير الأول أن الحكومة استعنت جلستها بالاستماع لعرض حول وضعية تمويل السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، شمل مختلف التدابير التنظيمية والعمليات التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي، وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الامتثال واليقظة من أجل ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية، وتوفير الخزون والتحكم في التدفقات وتعزيز التغطية الرقابية على مستوى التراب الوطني.

في هذا الاطار، تم التأكيد على مواصلة دعم هذا القطاع الاستراتيجي ومراقبة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال.

صتب ذلك، وافقت الحكومة على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية

ملثثة مخرجات اجتماع مجلس الوزراء الأخير.. يوهنش،

توجيه العمل الحكومي نحو مزيد من المتابعة والفعالية

المرتبطة بالقطاع التربوي.

وفي الجانب الاقتصادي، أصيبت الدكتور يوهنش أن ما أورده التقرير الأخير لمصندوق النقد الدولي من مؤشرات، لاسيما فيما يخص النمو خارج الحروفات وتوقعات النمو للسنة المقبلة، يؤكد سلامة الخيارات الاقتصادية التي تتبناها بلادنا، بقيادة رئيس الجمهورية، كما يعكس انفتاحا دوليا يمسار الإصلاح والتتويج الاقتصادي.

وعلى صعيد العمل التشريعي، أكدت رئيسة المجلس أن مناقشة مشروع تعديل قانون العقوبات تقتضي أعلى درجات المسؤولية والالتزام، بالنظر إلى أهمية الأحكام التي يتضمنها وانعكاساتها على المنظومة القانونية، مبرزة الأهمية الخاصة التي يكتسبها مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-26 والمتضمن القضاء العسكري، بإصتياره نصا يرتبط بتنظيم أحد مكونات منظومة العدالة.

كما شددت على ضرورة التعامل مع جدول أعمال المجلس بروح توافقية ومسؤولية، مع الحرص على توفير جميع الشروط التنظيمية والقانونية الكفيلة بإتجاح المجلس العامة المقبلة، بما يضمن حسن أداء المؤسسة البرلمانية لهاها التشريعية والرقابية.

واستحضرت يوهنش في بداية كلمتها ذكرى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مؤكدة أن هذه المحطة التاريخية جسدت حقيقة، أن الفعل الثوري كان مشروعا ضروريا متكاملًا، تضاهي فيه العمل العسكري مع النضال السياسي والدبلوماسي، في حين أوضحت أن استحضار هذه الذكرى غايته إدراك أن صون مؤسسات الدولة الجزائرية وتعزيز فعاليتها، يظل مسؤولية وطنية متواصلة.

ق.س

شملت رئيسة المجلس الشعبي الوطني، السيدة خليفة يوهنش، أمس، مخرجات اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون مؤخرًا، كونها ترمي، حسبها، إلى توجيه العمل الحكومي نحو مزيد من المتابعة الفعالية في التكفل بالملفات ذات الصلة بالشغالات المواطن.

ترأست رئيسة المجلس الشعبي الوطني اجتماعا لمكتب المجلس، استهلته بكلمة تناولت فيها عددا من القضايا الوطنية والمؤسسية، حيث أشادت بالناسية، بمراجعة القانون الأساسي لمستخدمي الحماية المدنية ونظامهم التعويضي، الذي من شأنه تحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية، بالنظر إلى الدور الإنساني والتبيل الذي تضطلع به الحماية المدنية في حماية الأرواح والممتلكات والتدخل في مختلف الحالات الاستثنائية.

كما أشادت بالتوجيهات المتعلقة بتعزيز الربط الرقمي الأمن بين هيئات ومؤسسات الدولة، وتوسيع هذا الربط ليشمل الولايات، مع التأكيد على ضرورة ضمان حماية بيانات المواطنين، بما يواكب مسار التحول الرقمي ويمزز أمن المنظومة المعلوماتية الوطنية.

وفي الشأن الفلاحي، توهنت يوهنش بالإجراءات المتخذة لتحسين متابعة الإنتاج ورفع مردوديته للموسم 2025-2026، إلى جانب مصصلة أداء الهيئات والمعاهد المتخصصة، وكذا التوجيه بمراجعة القانون التوجيهي للقطاع، بما يستجيب لمتطلبات تطويره وتعزيز فعاليته.

وحثت رئيسة المجلس جهود مختلف القطاعات المعنية والمصاحبات المحلية التي ساهمت في تهينة الظروف الملائمة للدخول المدرسي، لاسيما ما يتعلق بإعادة تأهيل المؤسسات التربوية في المناطق التي تضررت جراء الحرائق، مؤكدة أهمية مواصلة التكفل بالاحتياجات

الحكومة تدرس ملفات هامة لتنفيذا لتوجيهات الرئيس تبون

آلية متعددة لضبط السوق وحماية القدرة الشرائية

- الاستباق واليقظة لتوفير المخزون والتحكم في التدفقات وتعزيز الرقابة
- دعم ومراقبة الفلاحين في الإنتاج والتسويق.. وترسيخ الأمن المائي
- تسليم خط السكة الحديدية المنيعة - إن صالح - تمنغست في 2028



ترأس الوزير الأول، السيد سيدي غريب، أمس، اجتماعا للحكومة، خصص لدراسة ملفات تتعلق بتموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية الأساسية، ومشروع إنجاز السكة الحديدية المنيعة - إن صالح - تمنغست وكذا تعزيز الأمن المائي، حسب ما أفاد به بيان لنصالح الوزير الأول، فيما يلي نصه الكامل:

ترأس الوزير الأول، السيد سيدي غريب، الأربعاء 23 سبتمبر 2026 اجتماعا للحكومة. واستهلّت الحكومة جلستها بالاستماع لعرض حول وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية والغذائية الأساسية، شمل مختلف التدابير التنظيمية والعملية التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي، وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الاستباق واليقظة من أجل ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية، وتوفير المخزون والتحكم في التدفقات وتعزيز التغطية الرقابية على مستوى التراب الوطني.

في هذا الإطار، تم التأكيد على مواصلة دعم هذا القطاع الاستراتيجي ومراقبة الفلاحين في

تنفيذ عدد من المشاريع التي تدرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المائي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه السيد وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة تحلية مياه البحر للطارف، والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتحسين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وعنابة وسكيكدة وقالمة.

كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة تحويل المياه الخام لربط سد وادي الجدرية بسد عين الدالية، الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس..

كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال. غقب ذلك وقفت الحكومة على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المنيعة - إن صالح - تمنغست، تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026، التي أكد من خلالها على الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشددا على تركيز الجهود لتسليمه في الأجل المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028. وفي إطار متابعة

اجتماع الحكومة

عرض ودراسة ملفات تخص عدة قطاعات



الجزائر - ترأس الوزير الأول، السيد سيفي غريب، اليوم الأربعاء اجتماعا للحكومة، خصص لدراسة ملفات تتعلق بتموين السوق الوطنية بالمواد الغذائية الأساسية، ومشروع إنجاز السكة الحديدية المنيعة-إن صالح-تمنغست وكذا تعزيز الأمن المائي، حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، فيما يلي نصه الكامل:

"ترأس الوزير الأول، السيد سيفي غريب، هذا الأربعاء 23 سبتمبر 2026 اجتماعا للحكومة. استهلّت الحكومة جلستها بالاستماع لعرض حول وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، شمل مختلف التدابير التنظيمية والعملية التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي، وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الاستباق واليقظة من أجل ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية، وتوفير المخزون والتحكم في التدفقات وتعزيز التغطية الرقابية على مستوى التراب الوطني.

في هذا الإطار، تم التأكيد على مواصلة دعم هذا القطاع الاستراتيجي ومرافقة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال .

عقب ذلك، وقفت الحكومة على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المنيعة-إن صالح-تمنغست، لتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026، التي أكد من خلالها على الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشددا على تركيز الجهود لتسليمه في الأجل المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028.

وفي إطار متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تدرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المائي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه السيد وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة تحلية مياه البحر للطارف، والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتحسين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وعنابة وسكيكدة وقالمة.

كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة تحويل المياه الخام لربط سد وادي الجدر بسد عين الدالية، الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس."

الغلاية

23 سبتمبر 2026 - 15:27

**تموين السوق بالمواد الغذائية الأساسية في صدارة اجتماع الحكومة
من الإنتاج إلى التسويق.. مرافقة الفلاحين في جميع الشعب الزراعية
بقلم: رضوان د.**



ترأس الوزير الأول، سيفي غريب، أمس الأربعاء، اجتماعاً للحكومة خُصص لبحث عدد من الملفات الاقتصادية والتنمية، في مقدمتها وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، إلى جانب متابعة مشاريع استراتيجية في مجالات النقل بالسكك الحديدية والأمن المائي.

حسب ما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول، استهلّت الحكومة جلستها بالاستماع لعرض حول وضعية تموين السوق الوطنية بالمواد الفلاحية والغذائية الأساسية، شمل مختلف التدابير التنظيمية والعملية التي تم اتخاذها بمناسبة الدخول الاجتماعي، وذلك في إطار تفعيل آلية متعددة المستويات تقوم على الاستباق واليقظة من أجل ضبط السوق وحماية القدرة الشرائية، وتوفير المخزون والتحكم في التدفقات وتعزيز التغطية الرقابية على مستوى التراب الوطني.

في هذا الإطار، تم التأكيد على مواصلة دعم هذا القطاع الاستراتيجي ومرافقة الفلاحين في كل مراحل الإنتاج والتسويق في مختلف الشعب الفلاحية قصد تعزيز قدرات الإنتاج الوطني في هذا المجال.

عقب ذلك، وقفت الحكومة على التدابير المتخذة في إطار التحضير لإطلاق مشروع إنجاز خط السكة الحديدية المنيعة-إن صالح-تمنغست، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية المسداة خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 6 سبتمبر 2026، التي أكد من خلالها على الطابع الاستراتيجي لهذا المشروع الذي يعتبر أولوية وطنية، مشدداً على تركيز الجهود لتسليمه في الآجال المحددة وضمان دخوله الخدمة نهاية 2028.

وفي إطار متابعة تنفيذ عدد من المشاريع التي تدرج في إطار السياسة العمومية لتعزيز الأمن المائي، استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير الري حول تقدم الأشغال التكميلية لربط المصب لمحطة تحلية مياه البحر للطارف، والتي تهدف لضمان الاستغلال الأمثل لهذه المحطة وتحسين خدمة التزويد بالمياه الصالحة للشرب لسكان ولايات الطارف وعنابة وسكيكدة وقالمة.

كما استمعت الحكومة إلى عرض حول مشروع إنجاز قناة تحويل المياه الخام لربط سد وادي الجدة بسد عين الدالية، الذي من شأنه تدعيم وتأمين التزويد بالماء الشروب لسكان عدة بلديات بولاية سوق أهراس.

النشاط البرلماني

Parliamentary activity

وكالة الأنباء الجزائرية

ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأربعاء 23 سبتمبر 2026 19:29

المجلس الشعبي الوطني

السيدة بوفدش تترأس اجتماعا لمكتب المجلس



الجزائر- ترأست رئيسة المجلس الشعبي الوطني، السيدة خليفة بوفدش، اليوم الأربعاء، اجتماعا لمكتب المجلس، تناول عددا من القضايا الوطنية، حسبما أفاد به بيان للمجلس.

وأكدت السيدة بوفدش، في تدخلها، ضرورة التعامل مع جدول أعمال المجلس بروح "توافقية ومسؤولة"، مع الحرص على "توفير جميع الشروط التنظيمية والقانونية الكفيلة بإنجاح الجلسات العامة المقبلة".

وبالمناسبة، استحضرت رئيسة المجلس ذكرى تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهي محطة تاريخية -- تضيف المتحدث--، "جسدت حقيقة أن الفعل الثوري كان مشروعا تحرريا متكاملًا، تضافر فيه العمل العسكري مع النضال السياسي والدبلوماسي".

من جهة أخرى ثمنت السيدة بوفدش ما أسفر عنه الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، الذي ترأسه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من "قرارات وتوجيهات ترمي إلى توجيه العمل الحكومي نحو مزيد من المتابعة الميدانية والفعالية في التكفل بالملفات ذات الصلة بانشغالات المواطنين".

وأشادت في هذا الشأن بـ"مراجعة القانون الأساسي لمستخدمي الحماية المدنية ونظامهم التعويضي"، الأمر الذي من شأنه "تحسين ظروفهم الاجتماعية والمهنية، بالنظر إلى الدور الإنساني والنبيل الذي تضطلع به الحماية المدنية في حماية الأرواح والممتلكات والتدخل في مختلف الحالات الاستثنائية".

كما ثمنت رئيسة المجلس التوجيهات المتعلقة بـ"تعزيز الربط الرقمي الأمن بين هيئات ومؤسسات الدولة وتوسيع هذا الربط ليشمل الولايات"، مع التأكيد على "ضرورة ضمان حماية بيانات المواطنين، بما يواكب مسار التحول الرقمي ويعزز أمن المنظومة المعلوماتية الوطنية".

وفي قطاع الفلاحة، نوهت السيدة بوفدش بـ"الإجراءات التي اتخذت لتحسين متابعة الإنتاج ورفع مردوديته للموسم 2025-2026، إلى جانب عصرنة أداء الهيئات والمعاهد المتخصصة، وكذا التوجيه بمراجعة القانون التوجيهي للقطاع بما يستجيب لمتطلبات تطويره وتعزيز فعاليته".

وبالمناسبة، حيث رئيسة المجلس، جهود مختلف القطاعات المعنية والجماعات المحلية التي ساهمت في تهيئة الظروف الملائمة للدخول المدرسي، لا سيما ما تعلق بـ"إعادة تأهيل المؤسسات التربوية في المناطق التي تضررت من الحرائق"، مشددة على ضرورة "مواصلة التكفل بالاحتياجات المرتبطة بالقطاع التربوي".

وفي الجانب الاقتصادي، اعتبرت رئيسة المجلس أن "ما تضمنه التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي من مؤشرات، لا سيما فيما يخص النمو خارج المحروقات وتوقعات النمو للسنة المقبلة، يؤكد سلامة الخيارات الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية"، كما يعكس "اعترافا دوليا بمسار الإصلاح والتنويع الاقتصادي".

وبخصوص النشاط التشريعي، أكدت أن مناقشة مشروع تعديل قانون العقوبات تقتضي "أعلى درجات المسؤولية والالتزام، بالنظر إلى أهمية الأحكام التي يتضمنها وانعكاساتها على المنظومة القانونية". كما أبرزت "الأهمية الخاصة التي يكتسبها مشروع القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-26 والمتضمن قانون القضاء العسكري، باعتباره نصا يرتبط بتنظيم أحد مكونات منظومة العدالة"، وفقا للبيان.

مجال التعاون الثنائي

Area of bilateral cooperation

لتسهيل تصدير المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية شراكة مع الاتحاد الأوروبي لترقية الجودة الفلاحية

والتنظيمي، بما يسمح بجعله أكثر نجاعة وانسجاما وقدرة على مواكبة التحولات التي يشهدها القطاع وطنيا ودوليا، ذكر الوزير، بأن الجزائر عملت خلال السنوات الماضية، على وضع إطار قانوني وتنظيمي يؤطر المنتجات الفلاحية ذات الجودة، ويحدد آليات حمايتها وتثمينها من خلال منظومة علامات الجودة الفلاحية، مبرزا امتلاكها لمؤسسات وهيئات وطنية وخبرات وكفاءات تشكل قاعدة صلبة يمكن البناء عليها وتطويرها. ودعا خالدي، إلى جعل هذه التوأمة تساهم في بناء منظومة متكاملة وفعالة ينعكس أثرها بصورة مباشرة على الفلاح والمتعامل الاقتصادي والمستهلك وعلى التنمية، مشيرا إلى أن الخبرة الأوروبية ستفاعل مع المعرفة الدقيقة للخبراء الوطنيين "ما من شأنه توفير أرضية مشتركة لصياغة حلول واقعية، وتوصيات عملية، وآليات قابلة للتنفيذ والتكيف مع الاحتياجات الوطنية". من جهته أكد سفير الاتحاد الأوروبي بالجزائر ديفو ميادو باسكوا، أهمية هذه التوأمة في دعم المنتج الجزائري الذي يحظى بجودة، بتوسيع دائرة الثقة لدى المستهلكين خاصة الأجانب، معربا عن أمله في أن تكون هناك فرص جديدة يتم استغلالها لولوج المنتج الجزائري الفلاحية الجزائرية للسوق الأوروبية.

أما سفيرة إيطاليا بالجزائر أليساندرا شيافو، فأشادت بمستوى التعاون بين الجزائر وإيطاليا، مشيرة إلى أن الفلاحة هي جزء من هذا التعاون والشراكة القوية في عدة مجالات، فيما اعتبر سفير فرنسا بالجزائر ستيفان روماتيه، تطوير الفلاحة العضوية وعلامات الجودة مشروعا هاما ضمن سياسة الأمن الغذائي التي تنتهجها الحكومة الجزائرية، مشيرا إلى أن العديد من المنتجات الجزائرية على غرار التمور وزيت الزيتون وغيرها لا تنتج في أوروبا وهناك طلب كبير عليها.

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية سيد علي خالدي، أمس، أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مجال تطوير الفلاحة العضوية وتعزيز منظومة علامات الجودة الفلاحية، ستتمكن من الاستفادة من خبرة دول الاتحاد وعلى رأسها فرنسا وإيطاليا، بما سيساهم في تسهيل تصدير المنتوجات الجزائرية وتعزيز تواجدتها في السوق الأوروبية والدولية.

زولا سומר

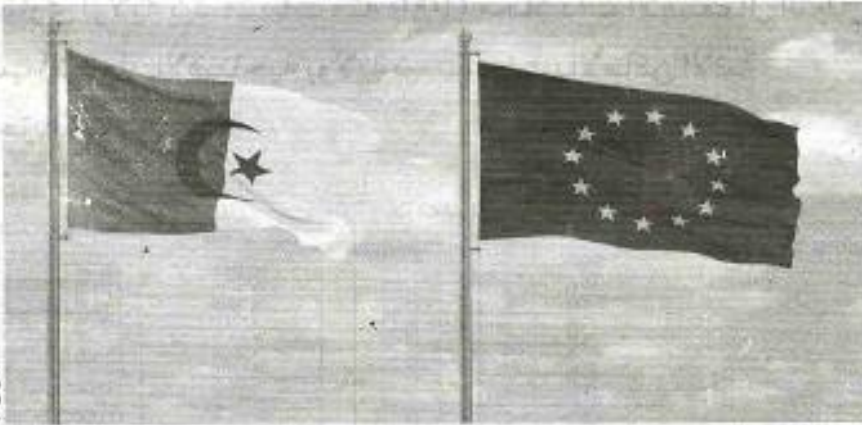
أوضح خالدي، خلال الإطلاق الرسمي لمشروع التوأمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، في إطار تطوير الفلاحة العضوية، وتعزيز منظومة علامات الجودة الفلاحية ألقنتها نيابة عنه مديرة ترقية المنتجات الفلاحية بالوزارة لبييض حنان، أن الجزائر تولي أهمية خاصة للاستفادة من التجربة الأوروبية، والخبرات المتراكمة لدى شركائها في فرنسا وإيطاليا، بالنظر إلى ما يزخران به من ممارسات وتجارب في مجال حماية الجودة وتثمين المنتجات الفلاحية، مشيرا في المقابل إلى أن الاستفادة من هذه التجارب لن تقوم على الاستنساخ أو النقل الحرفي للنماذج، وإنما على التكيف الملائم مع الخصوصيات الوطنية.

وأكد في هذا السياق، أن الجزائر بما تتميز به من تنوع مناخي وزراعي، وبما تزخر به من تراث فلاح وثقافي غني ومنتجات محلية ذات خصائص مميزة، تطمح إلى بناء منظومة وطنية متكاملة تستفيد من أفضل الممارسات الدولية، وخاصة الأوروبية مع الحفاظ على خصوصية النموذج الجزائري وانسجامه مع أولويات السياسة الوطنية الفلاحية والتنمية. وبعد أن أشار إلى أن الهدف من هذه التوأمة ليس استبدال ما هو قائم، وإنما تثمين المكتسبات وتحديد النقائص ومعالجة مواطن الضعف وتعزيز الإطار المؤسساتي

توأمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

• خالدي: الجزائر رسخت إطارا قانونيا لإنتاج فلاحى عالي الجودة
• أرزقي يحيياوي: المشروع ممول بـ 1.7 مليون يورو
• سفير الاتحاد الأوروبي: اتفاق واسعة لرفع الصادرات الفلاحية نحو أوروبا

أعلن، أمس، رسميا، عن إطلاق مشروع التوأمة الشامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، المخصص لدعم وتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الفلاحة البيولوجية وتطوير نظام علامات الجودة الفلاحية في الجزائر. جاء ذلك خلال اللقاء رفيع المستوى الذي احتضنته الغرفة الوطنية للفلاحة، أمس، بحضور ممثلين عن وزارتي الفلاحة والشؤون الخارجية وسفير الاتحاد الأوروبي وسفيري كل من إيطاليا وفرنسا.



رشيدة دبوب

• افتتح اللقاء رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حميلي، الذي أشار إلى عموق الشراكة الاستراتيجية التي تجمع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى الموقع المحوري للجزائر، باعتبارها دولة رائدة ومستقرة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشريكا موثوقا في مجالات متعددة.

وأوضح المتحدث أن هذا اللقاء يأتي عقب زيارات ميدانية قام بها الدبلوماسيون الأوروبيون لمعاينة نماذج من الإنتاج الفلاحي المحلي عبر عدة مناطق من التراب الوطني، مشيدا بالنتائج الملموسة التي حققها الفلاحون الجزائريون.

كما أبرز حميلي أن التعاون القائم يرتكز على مبدأ "أربع - أربع"، بالنظر إلى الجودة العالية التي تتميز بها المنتجات الفلاحية الجزائرية، فضلا عن المعارف والمهارات الموروثة في هذا المجال.

من جهته، أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، سيد علي خالدي، أهمية هذه الشراكة وأضاف الوزير في كلمته التي قرأها نيابة عنه مديرة تشيخ وترقية المنتجات الفلاحية بالوزارة حنان الأبيش، أن الإطلاق الرسمي لمشروع التوأمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مخصص لمجالين يكتسبان أهمية استراتيجية لتطوير القطاع الفلاحي، مما دعم تطوير الفلاحة البيولوجية وتعزيز نظام علامات الجودة الفلاحية.

وأشار وزير الفلاحة إلى أن الجزائر لا تبتعد من الصفر ولا من صفحة بيضاء، فقد حرصت خلال السنوات الأخيرة على إرساء إطار قانوني وتنظيمي مشجع على إنتاج منتجات فلاحية ذات جودة وتحديد آليات إنتاجها وتشجيعها من خلال عملات الجودة الفلاحية. كما تمكن بلاتنا، حسب المسؤول ذاته مؤسسات ومنظمات وكفاءات ومثنية اكتسبت خبرة في هذا المجال، ما يشكل قاعدة صلبة يمكن الاعتماد عليها والسعي إلى تسقيفها وتطويرها في هذا الإطار.

والهدف من هذه التوأمة، يضيف

بأكثر من 14 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ويعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، في ظل الرهانات والتحديات الدولية الراهنة.

ويرتكز المشروع على تمكين المنتجات الفلاحية الجزائرية الحاملة لعلامة "بيو" من دخول الأسواق الأوروبية دون الحاجة إلى إجراءات إشهاد إضافية معقدة. وتستهدف هذه المبادرة شعبا استراتيجيا ذات قدرة تنافسية عالية للتصدير، في مقدمتها زيت الزيتون والتمور والتين، مع تعزيز قدرات أجهزة ومؤسسات الرقابة.

وأشار يحيياوي، في ذات السياق، إلى أن الوصول إلى السوق الأوروبية يتطلب الاستجابة لشروط صارمة يفرضها التنظيم الأوروبي، تشمل المطابقة أو التكافؤ التنظيمي مع التشريعات الأوروبية والشهادة والتصديق من طرف هيئات رقابية معتمدة ومعترف بها وشهادة التفتيش عبر نظام التتبع المعتمد والاحترام الصارم لقواعد الموسم والتزم.

أما سفير الاتحاد الأوروبي، كريستوف فارنو، فذكر خلال كلمة ألقاها بمناسبة تخليم هذا الاتفاق أن آلية التوأمة تعد من أبرز وأهم الأدوات الأوروبية، كونها تجمع الخبراء والمفاعلين في الميدان لنقل أفضل الخبرات والممارسات في

الوزير، هو تشمين المكتسبات وتحديد النقاط لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز الإطار المؤسسي والتنظيمي لجعله أكثر فاعلية واتساجا وأكثر قدرة على مرافقة التحولات التي يشهدها القطاع الفلاحي على المستويين الوطني والدولي.

وتعد الفلاحة البيولوجية اليوم مسارا هاما، حسب خالدي، لتعزيز استدامة الإنتاج، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين جودة المنتجات. استجابة للطلب المتزايد على منتجات ذات خصائص صحية وبيئية محددة، مؤكدا أن الجزائر لا تنظر إلى هذه التوأمة كعلاقة بين شريك يمتلك الخبرة وآخر متلق لها، بل كشراكة قائمة على التناوب وتبادل الخبرات والمعارف والمهارات.

من جهته ذكر المدير الفرعي للتعاون مع الاتحاد الأوروبي بوزارة الخارجية والجمالية الوطنية بالخارج، أرزقي يحيياوي، في كلمته، أن هذا المشروع، التابع لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، يأتي بتمويل إجمالي يبلغ نحو 1.7 مليون يورو ويهدف إلى تحديث القطاع الفلاحي الجزائري وملائمة إطاره التشريعي والتنظيمي مع المعايير والأطر الأوروبية.

وأكد المتحدث في كلمته أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يساهم

المجال الزراعي، وأشار المتحدث إلى أن الشراكة تركز على مشاركة ثلاثة أطراف رئيسية: السلطات العمومية والوزارة الوصية، من خلال وضع الأطر التنظيمية والإجراءات الفنية وآليات الرقابة المعترف بها، المنتجون والمزارعون، عبر تشجيعهم ودعمهم لالتزامهم في مسار الإنتاج البيولوجي والالتزام بالمعايير والمستهلكون، من خلال توعيتهم بأهمية هذه المنتجات وقيمتها الصحية والاقتصادية، ما يجعل الاستثمار في هذا المجال مريحا للفلاحين.

كما أشار إلى أن الأراضي المخصصة للفلاحة البيولوجية في الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز حاليا 10 بالمائة، مع استهداف الوصول إلى 25 بالمائة بحلول عام 2030.

في المقابل، تتميز الجزائر بمؤهلات طبيعية كبيرة، إذ إن معظم المساحات الزراعية والشظم الإنتاجية التقليدية تعد قريبة جدا من النمط البيولوجي الطبيعي، لذلك فإن تأطير هذه المنتجات بمنحها "شهادات الجودة والمطابقة" يمنحها مصداقية أعلى ويفتح أمامها آفاقا واسعة لرفع حجم الصادرات الفلاحية نحو أعضاء الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر من أكبر الأسواق التجارية المفتوحة عالميا وأكثرها طلبا على المنتجات البيولوجية والحديثة. ر. د.

المساهمات Contributions

الشَّعْبُ

يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

الصفحة: 04

قرار الرئيس تبون يؤسس لثورة الأقطاب الفلاحية الكبرى

رئيس المنظمة الجزائرية للفلاحين المنتجين .. مبارك بن جدي لـ «الشعب»:

أكد رئيس المنظمة الجزائرية للفلاحين المنتجين والمحولين، مبارك بن جدي، أن التوجيهات الأخيرة لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القضائية بإعادة النظر في دور الديوان الوطني المهني للحبوب وتحديث المعاهد المتخصصة، تشكل محطة مفصلية في مسار انتقال الفلاحة الجزائرية من التسيير الإداري النمطي إلى التسيير الاقتصادي والعلمي الدقيق.

سفيان حشيفة

قال مبارك بن جدي، في تصريح لـ «الشعب»، إن هذه التعليمات الرئاسية لا تمثل مجرد تعديلات هيكلية عابرة، بل هي إعلان صريح عن نهاية حقبة البيروقراطية الزراعية وبداية مرحلة بُنى فيها القرارات على البيانات الواقعية والنجاعة الميدانية. وأوضح بن جدي أن الديوان الجزائري المهني للحبوب سيتجاوز من نقل الممارسات الكلاسيكية التي حصرت دوره لسنوات في التجميع وإدارة الواردات، مشيراً أن القراءة المتأنية للقرار الرئاسي تُبرز إرادة سياسية عليا لتحويل هذا الصرح الاستراتيجي الفلاحي إلى قاطرة حقيقية للأمن الغذائي ببلادنا. ويخوض الرقمنة القوية لنظام الدفع والمتابعة الدقيقة لمسارات التجميع والتخزين، اعتبرها محدثاً، ليست مجرد إجراءات تقنية روتينية، بل هي أدوات جديدة لفرض الشفافية، وقطع دابر التلاعب، وإعادة بناء الثقة بين الفلاح المنتج ومؤسسات الجمهورية. وتابع المتحدث: «عندما يتخلص مسار إنتاج ونقل وتخزين وتوزيع الحبوب من الشوائب البيروقراطية، والأرقام المغلوطة، بالاعتماد على الرقمنة والإحصاء الدقيق، يصبح الديوان الجزائري المهني للحبوب شريكاً فعلياً في تقليص فاتورة الاستيراد وتحقيق السيادة الوطنية. وليس مجرد حلقة اختزان في سلسلة الإنتاج الوطني للمحاصيل الاستراتيجية».

المعاهد... إنزال البحث العلمي إلى الحقل

على الصعيد التقني، رأى مبارك بن جدي أن توجيهات رئيس الجمهورية، بوضع المعاهد الفلاحية المتخصصة ومراكز البحث أمام مسؤولياتها

التاريخية، قرار في محله؛ لأن الفلاحة الحديثة صارت لا تُدار من المكاتب، والإنتاج الوفير لم يعد يخضع لأثر المناخ السلبية، بل هو نتاج تزاوج بين الأرض والعلم. وأبرز بن جدي أن الدعوة لتحديث نشاط هذه المعاهد الفلاحية، هي دعوة صريحة لخروج الباحثين والمهندسين إلى الحقول لمرافقة الفلاحين والمستثمرين، وتوجيههم بناءً على معطيات علمية دقيقة تستر عن تحقيق فوائد في المحاصيل الزراعية الكبرى.

وفي ما يتعلق بالتجديدات الراهنة، وعلى رأسها التغيرات المناخية والإجهاد المائي، فيطلب من هذه المعاهد ابتكار حلول ذكية سريعة، واستنباط وتطوير بذور مقاومة للجفاف، وتوطين تقنيات ري مقتصدة للشقي، لتتحول من مجرد هياكل استشارية إلى أذرع ميدانية طويلة تصنع الفارق في المردودية، وتضاعف الإنتاج الوطني الفلاحي الكلي على النحو الذي يحقق الاكتفاء الغذائي الشامل، وفقاً له.

خريطة طريق فلاحية واضحة المعالم

كشف رئيس المنظمة الجزائرية للفلاحين المنتجين والمحولين، مبارك بن جدي، أن هذا التحديث المؤسساتي المزودج الصادر عن مجلس الوزراء الأخير، يُعَدُّ الأرضية لواقع اقتصادي جديد في الجزائر يتجاوز النظرة التقليدية لقطاع الفلاحة، ويُؤسس لثورة الأقطاب الزراعية الكبرى.

وإستناداً إلى بن جدي، فإن تحديث المعاهد الفلاحية والديوان الجزائري المهني للحبوب، يُمثّل اللبنة الأساسية لنجاح أي استراتيجية هادفة إلى خلق أقطاب فلاحية وصناعية متكاملة، حيث يرتبط الإنتاج الفلاحي المدعوم علمياً بشكل مباشر مع الصناعات التحويلية، مما يضمن امتصاص

الفوائض، ويخلق القيمة المضافة، ويعمل على تأمين المدخلات المناسبة للفلاحين. هذه المقاربة الرئاسية تبرز كخريطة طريق واضحة المعالم؛ لأنه لا أمن غذائي مستدام دون مؤسسات قوية، شفافة، ومواكبة للتطور التكنولوجي. ونجاح هذه الرؤية يتطلب، اليوم، انخراطاً تاماً من كافة الفاعلين والمنظمات المهنية، لتحويل هذه التوجيهات إلى واقع ملموس يعيد للفلاح اعتباراًه وللاقتصاد الوطني سيادته، يختم المصدر ذاته.

للإشارة، أسدى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في آخر اجتماع لمجلس الوزراء، أمراً لوزير القطاع بضرورة إعداد نغرة شهرية وتكليف الولاية بالمراقبة الدقيقة لتحديد نسب وكميات الإنتاج لمختلف أنواع الحبوب خاصة القمح اللين والقمح الصلب، والرقمنة الفورية لنظام دفع المحاصيل الزراعية للموكلات الجهوية للديوان الجزائري للحبوب، وإعادة النظر في دور الديوان الجزائري للحبوب والمعاهد المتخصصة في القطاع لتحسين أدائها وتحديثها



واقع اقتصادي

يتجاوز النظرة التقليدية للفلاحة بالجزائر

اعتبر تواجد 14 شركة ببلادنا فرصة استراتيجية .. بن جدي: الخبرة الفلاحية الإيطالية تتماشى مع الخصوصية الجزائرية

القطاع الفلاحي التي ستعقد الإثنين المقبل، في الجزائر العاصمة، أوضاع أن الجزائر لا تبحث عن مجرد استيراد للآلات من حيث اقتناعها أن الفائدة الحقيقية التي يجب أن تجنيها تتلخص في أربعة محاور.

ويتعلق الأمر بحسب رئيس المنظمة. أولا ببناء "أقطاب فلاحية وصناعية"، حيث ينتظر أن يسمح إدخال تكنولوجيا التحويل الإيطالية بتأسيس أقطاب فلاحية وصناعية حقيقية، مشيرا إلى أن المنظمة تأمل في أن يتم استنساخ الحركة الصناعية الناجحة على غرار ما يتم حاليا بولاية برج بوعريريج، وتكييفها فلاحيا في الولايات الزراعية لتصبح كل منطقة منتجة ومحولة لمنتجاتها محليا.

ويخص المحور الثاني وقف هدر الإنتاج وتقليص الاستيراد، من خلال تحويل وتخزين الفائض الزراعي بالتقنيات الإيطالية الحديثة، الذي من شأنه توفير نزيه تلف المحاصيل عندما يكثر الإنتاج، وهذا يعني مباشرة تقليص استيراد المواد الغذائية المصنعة وتوفير العملة الصعبة للبلاد.

أما المحور الثالث فهو "حل عقدة التمويل لدعم الاقتصاد"، حيث يرى أن نجاح الشراكة بين البلدين يتطلب هندسة اتفاقيات تمويلية تجمع بين الشريك الإيطالي والمؤسسات المالية الوطنية، على غرار بنك التنمية المحلية وتوفير قروض ميسرة للفلاحين بما ينعش الحركة الاقتصادية ويسمح بجلب التكنولوجيا الإيطالية دون إرهاب كاهل الفلاح.

وخلص بن جدي، إلى ضرورة توطيد الصيانة وحماية الأمن المائي، موضحا أن الجزائر يجب أن تشترط فتح ورشات صيانة وتوفير قطع غيار محليا وتدريب شبابنا لنقل المعرفة بصفة فعلية، كما أن الاستفادة من الخبرة الإيطالية في "الري الذكي" وفقا له ستحمي مواردها المائية وتضمن سقي المحاصيل بأقل استهلاك ممكن.

أكد رئيس المنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين، مبارك بن جدي، أن الجزائر تبحث اليوم عن "شركاء حقيقيين" يساهمون في خلق الثروة، مشيرا إلى أن زيارة وفد من رؤساء مؤسسات فلاحية إيطالية الأسبوع المقبل، للجزائر يمكن أن يشكل خطوة هامة نحو التحرر من التبعية وتحقيق السيادة والأمن الغذائيين.

حنان حيمر

قال رئيس المنظمة الوطنية للفلاحين المنتجين والمحولين، إن استقبال الجزائر لحوالي 14 شركة إيطالية مختصة في المكننة والرقمنة الفلاحية لا يجب أن يظن إليه كمجرد حدث تجاري عابر، بل "فرصة استراتيجية يجب توجيهها بذكاء لخدمة أمننا الغذائي واقتصادنا الوطني"، موضحا في تصريح أدلى به لـ "المساء" أن تأطير هذه الزيارة وفق رؤية ميدانية، سيسمح للقطاع الفلاحي بأن يخطو خطوة عملاقة.

وأرجع ذلك إلى الخبرة الإيطالية الهامة في هذه المجالات، قائلا إن تقييم المنظمة للقدرات الإيطالية إيجابي جدا، لسبب ميداني بسيط يتمثل في كون الفلاحة بهذا البلد الأوروبي تشبه إلى حد كبير الفلاحة في بلادنا نظرا لتشابه طبيعة الأراضي والتضاريس، ولذا فإن الشركات الإيطالية لا تركز فقط على المعدات الضخمة، بل تملك مرونة في تصنيع الآلات التي تناسب الفلاح المتوسط والصغير وهي الفئة الأكبر في بلادنا. والأهم من هذا كله أبرز بن جدي، أن إيطاليا تتفوق عالميا في تكنولوجيا "الصناعات التحويلية" (كالآلات الخاصة بالعصر، التغليف والتبريد) وهذا بالضبط ما يحتاجه قطاعنا الفلاحي اليوم للانتقال من طرق العمل التقليدية إلى العصرية.

ويخصوص أهمية اللقاءات الجزائرية. الإيطالية المخصصة لمكننة وتطوير ورقمنة

الغلاية

23 سبتمبر 2026 - 12:16

المستثمر أصبح يأخذ في الاعتبار المياه والرقمنة والتمويل الأخضر تغير المناخ يفرض تحولات على التوسع الفلاحي

بقلم: رضوان د



أصبح مستقبل الاستثمار الزراعي في الجزائر مرتبطاً بسؤال أكثر تعقيداً، كم يمكن إنتاجه من كل متر مكعب من المياه، وكيف يمكن الحفاظ على التربة والموارد الطبيعية مع تحقيق مردودية اقتصادية مستدامة؟ هذا التحول تفرضه ندرة الموارد المائية وتغير المناخ. وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» تقريرها التجميعي الجديد «جرين أغريكولتور: أ-ستوك تاكينغ» خلال حوار إقليمي احتضنته بودابست يومي 14 و 15 سبتمبر 2026.

والتقرير، الذي يجمع خلاصات خمسة تقييمات إقليمية، لا يقدم تشخيصاً وطنياً خاصاً بالجزائر، لكنه يضعها ضمن منطقة تواجه تحديات متشابهة، في مقدمتها تحدي المياه وارتفاع مخاطر التغير المناخي. ومن هذه الزاوية، تكتسب توصياته أهمية بالنسبة للقطاع الفلاحي الجزائري، خصوصاً مع توسع الاستصلاح الزراعي وتطور الزراعة الصحراوية والبحث عن موارد مائية بديلة.

من التوسع بالهكتار إلى الإنتاج بالمتر المكعب

تكشف الأرقام حجم التحدي الذي يواجه الزراعة الجزائرية. فبيانات البنك الدولي المستندة إلى قاعدة «أكواستات» التابعة لـ«الفاو» تشير إلى أن موارد المياه العذبة الداخلية المتجددة بلغت 247 مترًا مكعبًا للفرد سنوياً في 2022، وهي أحدث قيمة منشورة في هذه السلسلة. ويجعل هذا الوضع المياه عنصراً اقتصادياً حاسماً في أي سياسة للتوسع الزراعي. فزيادة المساحات المزروعة دون احتساب كلفة المياه واستدامة مصادرها يمكن أن ترفع الإنتاج على المدى القصير.

وبالتالي، فإن معيار نجاح المشروع الزراعي يتجه تدريجياً إلى تجاوز مساحة الأرض والإنتاج الإجمالي، ليشمل إنتاجية المياه، واستهلاك الطاقة، وحالة التربة، ومستوى الملوحة، والقدرة على الصمود أمام الجفاف والحرارة. وهنا تبرز إحدى أهم الرسائل التي يمكن استخلاصها من تقرير «الفاو»: الزراعة الخضراء ليست مشروعاً بيئياً منفصلاً عن الاقتصاد، وإنما نموذج لإعادة تنظيم استخدام الموارد بما يسمح باستمرار النشاط الزراعي وتحقيق عائد اقتصادي على المدى الطويل.

المياه المعالجة تدخل المعادلة الزراعية

ويقدم استخدام المياه المعالجة مثلاً واضحاً على هذا التحول من إدارة الموارد التقليدية إلى الاقتصاد الدائري. ففي أوت 2026، أطلق بلدية رأس الماء في ولاية سيدي بلعباس مشروع محيط فلاحي يمتد على 100 هكتار ويعتمد على المياه الخارجة من محطة معالجة المياه المستعملة، وفق المعطيات المنشورة حول المشروع.

ويمكن لهذا النوع من المشاريع أن يخفف الضغط عن مصادر المياه التقليدية، من خلال إعادة إدخال مورد مائي كان يخرج من الدورة الاقتصادية إلى دورة الإنتاج الزراعي.

لكن تحويل المياه المعالجة إلى مورد زراعي مستدام يحتاج إلى منظومة متكاملة لا تقتصر على توفير المياه، وإنما تشمل مراقبة نوعيتها، وفحص التربة، وتحديد المحاصيل الملائمة، وضمان سلامة شبكات النقل والري، إلى جانب المتابعة المستمرة للآثار المحتملة على الأراضي الزراعية. وبذلك تتحول معالجة المياه من خدمة بيئية إلى أداة يمكن أن تدعم النشاط الفلاحي وتخفف الضغط على الموارد التقليدية، شرط أن ترافقها قواعد تقنية ورقابية واضحة.

الزراعة الصحراوية.. المردودية والاستدامة

وتطرح الزراعة الصحراوية دورها معادلة التوسع في الاستصلاح، وهذا يعني أن اختيار المحاصيل يمكن أن يصبح جزءاً من القرار الاستثماري نفسه، من خلال مقارنة القيمة الاقتصادية للمحصول بحاجته إلى المياه وقدرته على تحمل الحرارة والملوحة والظروف المحلية. وفي هذا السياق، يمكن أن تتحول تقنيات الري الذكي والزراعة الدقيقة إلى أدوات اقتصادية وليس مجرد تقنيات حديثة، لأنها تسمح بتحديد احتياجات النبات من المياه والأسمدة بصورة أكثر دقة وتقليل الهدر وتحسين الإنتاجية.

سبع أولويات تعيد ترتيب السياسة الزراعية

وتضع «الفاو» سبع أولويات مترابطة للانتقال بالزراعة الخضراء من مستوى التعهدات إلى التنفيذ، تبدأ بمواءمة السياسات والتخطيط والتمويل، وتعزيز المؤسسات والحوكمة، وتطوير البيانات والأنظمة الرقمية وآليات المتابعة، وتوسيع الابتكار والتكنولوجيا بصورة شاملة.

كما تشمل الأولويات تسريع الاقتصاد الدائري وكفاءة استخدام الموارد، وإدماج العدالة والمشاركة، وتعزيز التنسيق الإقليمي والدولي. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة بالنسبة للاستثمار الزراعي، لأنها تنقل النقاش من تمويل مشروع منفرد إلى بناء منظومة استثمارية متكاملة تجمع بين الأرض والماء والتكنولوجيا والطاقة والأسواق وسلاسل التوريد.

ما بعد المزرعة.. الاستثمار في التخزين والنقل أيضاً ولا يتوقف التحول الأخضر عند حدود الحقل. فالتقرير يلفت إلى أن السياسات الزراعية تركز في كثير من الأحيان على المياه والتربة واستصلاح الأراضي والتكيف المناخي، بينما تخطى سلاسل الإمداد والاستهلاك المستدام وتقليص الفاقد والنفايات الغذائية باهتمام أقل. ومن ثم، فإن تطوير التخزين والتبريد والنقل والتحويل والتسويق يمكن أن يصبح جزءاً من السياسة الزراعية الخضراء، وليس نشاطاً منفصلاً عنها. فخفض الفاقد يعني عملياً الحصول على قيمة أكبر من الموارد التي استُخدمت أصلاً في الإنتاج.

• التمويل الأخضر يدخل حسابات المستثمر

وتعيد الزراعة الخضراء كذلك طرح مسألة التمويل. فالمشاريع الزراعية المستقبلية قد تحتاج بصورة متزايدة إلى حوافز وأدوات تمويل ترتبط بكفاءة استخدام المياه والطاقة، وحماية التربة، وإعادة استخدام الموارد، والحد من المخلفات. ويمكن أن يبرز دور التمويل الأخضر والتأمين الزراعي المرتبط بالمخاطر المناخية، إلى جانب آليات تسمح للمؤسسات المالية بتقييم المشاريع ليس فقط بناءً على مردودها المالي، وإنما أيضاً على مستوى المخاطر المرتبطة بالمياه والمناخ واستدامة الموارد.

الرقمنة.. العين التي تراقب الأرض والمياه

ولا يمكن تنفيذ هذا التحول من دون بيانات دقيقة. فالاستشعار عن بعد، وأجهزة قياس رطوبة التربة، وأنظمة الري الذكي، ومراقبة المياه الجوفية، والإنذار المبكر للجفاف والأمراض، كلها أدوات يمكن أن تغير طريقة اتخاذ القرار داخل المزرعة وخارجها. وتفتح هذه المقاربة المجال أمام الجوائز للاستفادة من التجارب والتكنولوجيات المتطورة في الزراعة الدقيقة وإدارة التربة والري والتمويل الأخضر، مع تكيفها مع خصوصيات المناطق الشمالية وشبه الجافة والصحراوية.

وتكشف توصيات «الفاو» أن مستقبل الزراعة لا يقاس فقط بعدد الهكتارات الجديدة أو كمية الإنتاج المحققة في موسم واحد، وإنما بقدره المنظومة الزراعية على إنتاج قيمة أكبر بموارد أقل، والحفاظ على المياه والتربة، وتقليل الفاقد، ورفع كفاءة الاستثمار.

الصفحة: 02

أخبار
الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

الخبير الاقتصادي الهواري تيفرسي لـ «أخبار الوطن»:

«الجزائر مطالبة بالانتقال من تقليص الواردات إلى رفع مردودية كل دولار ينفق في الخارج»



يرى الخبير الاقتصادي الهواري تيفرسي، أن ارتفاع أسعار المحروقات يمثل فرصة مهمة للجزائر لإعادة بناء هوامشها المالية والخارجية، فبدلاً من توجيه الإيرادات الإضافية نحو زيادة الإنفاق والاستهلاك والاستيراد، يمكن توظيف جزء منها في دعم الاحتياطي، وتحويل الاستثمارات المنتجة، وتطوير الصادرات غير النفطية.

وأوضح الخبير في تصريح لـ «أخبار الوطن»، أن الجزائر بحاجة إلى الانتقال من سياسة تهدف فقط إلى التحكم في حجم الواردات إلى سياسة تركز على مردودية كل دولار يتم إنفاقه في الخارج، فاستيراد آلة أو تكنولوجيا أو مادة أولية يمكن أن يكون إيجابياً إذا ساهم في إنتاج سلع قابلة للتصدير، بينما يصبح الاستيراد أكثر كلفة عندما لا ينتج عنه أثر اقتصادي مستدام. ويرى تيفرسي، أن الأولوية خلال السنوات المقبلة يجب أن تكون أيضاً لرفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتحسين كفاءة الاستثمار العمومي، وتوسيع الإيرادات غير النفطية، وضبط العجز تدريجياً من دون الإضرار بالنشاط الاقتصادي.

وأوضح الخبير، بشأن توقع تراجع احتياطي الصرف الجزائري إلى 19.8 مليار دولار بحلول سنة 2031،

قد يؤدي إلى زيادة الواردات، خصوصاً عندما تكون المشاريع العمومية بحاجة إلى تجهيزات وآلات ومدخلات مستوردة. ولهذا، يوضح الخبير، أن السؤال لا ينبغي أن يكون فقط: كم حقق الاستثمار من نمو؟، وإنما أيضاً: ماذا سيولد هذا الاستثمار من إنتاج وصادرات وقيمة مضافة؟، فإذا أدى الاستثمار إلى زيادة الإنتاج وتقليص الواردات وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الجزائرية، فإنه يتحول إلى مصدر مستقبلي للعملة الصعبة، أما إذا بقي أثره محصوراً في رفع الطلب على الواردات، فإنه يزيد الضغط على الاحتياطي.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، يرى تيفرسي، أن استمرار العجز المرتفع يمثل أحد الملفات التي تحتاج إلى معالجة تدريجية، فقد توقع صندوق النقد عجزاً في الميزانية عند 9.6% من الناتج في 2026 و10.2% في 2027، مع ارتفاع الدين الحكومي إلى مستويات أعلى خلال السنوات المقبلة.

ويعتبر الخبير، أن تمويل جزء من العجز عن طريق البنك المركزي لا يعني بصورة آلية حدوث تضخم أو انهيار في قيمة الدينار، لكنه قد يصبح مصدر ضغط إذا استمر لفترة طويلة بالتزامن مع غو السيولة بوتيرة تفوق نمو الإنتاج، وعندما يمكن أن تنتقل الضغوط من المالية العامة إلى الأسعار والطلب على العملة الأجنبية والاحتياطي.

طاووس.ز

أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الجزائر تتجه نحو أزمة اقتصادية، مشيراً إلى أن الرقم ينبغي أن يقرأ كإشارة تحذيرية، فالتحدي الحقيقي هو قدرة الاقتصاد الجزائري على الانتقال من نموذج يول النمو إلى نموذج يصبح فيه النمو نفسه قادراً على توليد الموارد.

ويعتبر تيفرسي، أن الأهم من الرقم في حد ذاته هو اتجاه الاحتياطي وسرعة تراجعه، فوفق توقعات صندوق النقد، ينتقل الاحتياطي من 51 مليار دولار سنة 2025، إلى 46.5 ملياراً في 2026، ثم 41 ملياراً في 2027، قبل أن يصل إلى 19.8 مليار دولار في 2031، كما تتراجع قدرة الاحتياطي على تغطية الواردات من 8.6 أشهر إلى نحو 3.3 أشهر خلال الفترة نفسها.

ويؤكد الخبير، أن الجزائر لا تواجه، وفق هذه الأرقام، مشكلة في تمويل وارداتها على المدى القريب، خاصة مع امتلاكها احتياطيات معتبرة ودين خارجي منخفض، لكنه يرى أن الخطر الحقيقي يكمن في استمرار استنزاف الاحتياطي من دون قدرة كافية على إعادة تكوينه، لأن ذلك سيقلص هامش المناورة أمام الدولة في حال حدوث صدمة في أسعار النفط والغاز أو ارتفاع مفاجئ في فاتورة الواردات. ويرى تيفرسي، أن المفارقة الأساسية تكمن في أن الاقتصاد يمكن أن يحقق نمواً وفي الوقت نفسه يسجل تراجعاً في احتياطيات الصرف، ويشير إلى أن ارتفاع الاستثمار يمكن أن يرفع الناتج المحلي، لكنه في المقابل

الأخبار الجهوية

Regional news

في إطار متابعة وتطوير الزراعات الزيتية بقسنطينة

معاينة مختلف المؤشرات المرتبطة بإنتاج دوار الشمس

تواصل المصالح الفلاحية بولاية قسنطينة جهودها الرامية إلى متابعة وتطوير الزراعات الزيتية، لا سيما زراعة دوار الشمس، باعتبارها من المحاصيل التي تحظى بأهمية متزايدة في إطار تنويع الإنتاج الفلاحي وتعزيز الموارد المحلية من الزيوت النباتية.



وأساب تأخر المشاريع غير المنطلقة، وكذا العراقيل التقنية والإدارية المسجلة. كما شدد ذات المسؤول على إعطاء الأولوية للعمليات المرتبطة بقطاعي التربية والتعليم العالي، وتسريع استكمالها وتجهيزها، تحسبا للدخول المدرسي والجامعي، بما يضمن جاهزية الهياكل واستقبال التلاميذ والطلبة في أفضل الظروف.

خلال جلسة عمل خُصصت للوقوف على الوضعية العامة لمختلف المشاريع المسيرة من قبل مديرية التجهيزات العمومية، لا سيما العمليات الجارية والمشاريع غير المنطلقة. بحضور مدير التجهيزات العمومية ورؤساء المصالح، إلى جانب مديرة البرمجة ومتابعة الميزانية، حيث تم تقديم عروض مفصلة حول مختلف العمليات، ودراسة مدى تقدمها،

المحاصيل، وتحسين مردوبيتها، وتعزيز مرافقة الفلاحين والمستثمرين من خلال المتابعة التقنية المنتظمة والتدخل في الوقت المناسب عند تسجيل أي صعوبات أو عوامل قد تؤثر في الإنتاج.

وتكتسي زراعة دوار الشمس أهمية خاصة بالنظر إلى إمكانية مساهمتها في تنويع الإنتاج الزراعي وتوفير جزء من احتياجات السوق من المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الزيوت النباتية، فضلا عن ملاءمتها لعدد من الظروف الزراعية والمناخية. وتؤكد هذه المتابعة الميدانية حرص المصالح المختصة على مرافقة المنتجين إلى غاية نهاية الموسم.

الوالي يامر بتعزيز المتابعة الميدانية

أسدى المسؤول الأول للجهاز التنفيذي لولاية قسنطينة كمال الدين كربوش تعليمات بضرورة تعزيز المتابعة الميدانية والدقيقة لجميع المشاريع، ورفع العراقيل المسجلة، وتسريع وتيرة الإنجاز، مع الحرص على احترام الأجل المحددة وضمان الجودة والنوعية. جاء ذلك

قامت رئيسة القسم الفرعي الفلاحي لدائرة حامة بوزيان بولاية قسنطينة، رفقة إطار عن المعهد الوطني لحماية النباتات مؤخرا، بخرجة ميدانية إلى وحدة الإنتاج الفلاحي ركاني بمنطقة الضبابية لمعاينة ومتابعة مساحة تقدر بـ 41 هكتارا مزروعة بمحصول دوار الشمس، والوقوف ميدانيا على وضعية المساحات المزروعة، وتقييم تطور المحصول ومدى جاهزيته للدخول في مرحلة الحصاد، إلى جانب معاينة مختلف المؤشرات المرتبطة بالإنتاج، وذلك في إطار المتابعة التقنية للمحصول والحرص على ضمان أفضل الظروف لإنجاح عملية الجني.

كما سمحت الخرجة الميدانية بالإطلاع على التحضيرات الجارية تحسبا لانطلاق عملية الحصاد، ومتابعة مدى استعداد المستثمرة لمختلف مراحل العملية، بما يضمن الحفاظ على جودة المنتج وتقليص الخسائر أثناء الجني والنقل والتخزين.

وتندرج هذه العملية ضمن برنامج متابعة وتطوير الزراعات الزيتية، الذي يهدف إلى تشجيع توسيع المساحات المخصصة لهذه

الفلاحة

23 سبتمبر 2026 - 14:09

**رئيس الغرفة الفلاحية يتفقد موالى ومربي المواشي بتاجرونة وللاماية
الأغواط تنزل إلى الميدان لمعاينة الثروة الحيوانية ومرافقة المربين**

• بقلم: م.م



في إطار المتابعة الميدانية للنشاط الفلاحي والحيواني، تنقل أمس الأربعاء رئيس الغرفة الفلاحية لولاية الأغواط رفقة اللجنة المختصة إلى منطقتي تاجرونة وللاماية، لمعاينة الثروة الحيوانية والوقوف عن قرب على ظروف ممارسة نشاط تربية المواشي، في خطوة ترمي إلى تعزيز التواصل المباشر مع المربين ومرافقتهم في الميدان. وشملت الخرجة الميدانية معاينة رؤوس الماشية والاطلاع على ظروف المربين، خاصة في ظل الطبيعة الشاقة التي تميز مهنة تربية المواشي وما تتطلبه من متابعة يومية وجهد مستمر للحفاظ على القطيع وضمان استمرارية النشاط. وتسمح مثل هذه المعاينات للهيئات المهنية بالوقوف على واقع النشاط الحيواني بعيداً عن التقارير النظرية، والاستماع إلى المربين والتعرف على مختلف الظروف التي تحيط بعملهم، سواء ما تعلق بتربية القطيع أو توفير متطلبات النشاط والمحافظة على صحة الحيوانات.

كما تكتسي المتابعة الميدانية أهمية في المناطق التي يعتمد فيها عدد من المربين على تربية المواشي كمصدر للنشاط والدخل، حيث ترتبط استدامة هذه المهنة بمدى توفر الظروف الملائمة للرعي والتغذية والمتابعة الصحية والتأطير والإرشاد. وإلى جانب المعاينة، شكلت الخرجة مناسبة لتشجيع الموالين ومربي المواشي على مواصلة نشاطهم والحفاظ على الثروة الحيوانية، باعتبارها أحد المكونات المهمة للنشاط الفلاحي ومصدراً للإنتاج الحيواني.

وتبقى مرافقة المربين ميدانياً والاستماع إلى انشغالاتهم من العوامل التي تساعد على تحسين التواصل بين المهنيين والهيئات الفلاحية، كما تساهم في نقل الصعوبات المسجلة على أرض الواقع إلى الجهات المعنية قصد دراستها والتعامل معها ضمن الأطر المتاحة.

الغلاحة

23 سبتمبر 2026 - 14:04

**اجتماع موسع يجمع قطاعات وهيئات اقتصادية ومالية لضبط الجوانب التنظيمية للصالون
إليزي تحضر لصالون جهوي يسلط الضوء على منتجات المرأة الريفية**

بقلم: حبيبة ر.



احتضنت قاعة اجتماعات الغرفة الفلاحية لولاية إليزي، بحر الأسبوع الجاري، اجتماعاً تحضيرياً خصص لضبط الترتيبات المتعلقة بتنظيم صالون جهوي للمنتجات الفلاحية للمرأة الريفية، في مبادرة تهدف إلى إبراز الإنتاج النسوي في المناطق الريفية وفتح المجال أمام تثمينه والتعريف به.

وجرى الاجتماع تحت إشراف الغرفة الفلاحية لولاية إليزي، وبحضور ممثلين عن عدد من القطاعات والهيئات ذات الصلة بالنشاط الفلاحي والاقتصادي والتكويني والاجتماعي، حيث تمحورت المناقشات حول مختلف الجوانب التنظيمية الكفيلة بإنجاح هذه التظاهرة الجهوية.

وشهد الاجتماع حضور ممثلي مديرية المصالح الفلاحية، ومحافظة الغابات، ومديرية التكوين والتعليم المهنيين، ومديرية السياحة، ومديرية الشباب والرياضة، ومديرية النشاط الاجتماعي والتضامن، ومديرية التجارة، إلى جانب المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني.

كما شاركت في اللقاء غرفة الصناعات التقليدية والحرف، وغرفة التجارة والصناعة الطاسيلي، وديوان مؤسسات الشباب، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، والوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر، ومركز تطوير المقاولاتية، والصندوق الجهوي للتعاقد الفلاحي.

ويعكس هذا التنوع في الجهات المشاركة الرغبة في مقارنة موضوع المرأة الريفية من أكثر من زاوية، بالنظر إلى ارتباط الإنتاج الفلاحي بالتكوين والتمويل والتسويق والصناعات التقليدية والمقاولاتية، وهي حلقات يمكن أن تلعب دوراً في تحويل المنتج المحلي من نشاط محدود إلى مصدر للدخل والقيمة المضافة.

ويكتسي تنظيم صالون جهوي للمنتجات الفلاحية للمرأة الريفية أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الصحراوية، حيث تتنوع المنتجات المرتبطة بالنشاط الزراعي وتربية الحيوانات والصناعات التقليدية وتحويل المنتجات المحلية. كما يمكن للتظاهرة أن توفر فضاءً للتعريف بالمنتجات، وربط المنتجين بالمستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين، وتشجيع النساء على تطوير مشاريعهن من خلال الاستفادة من فرص التكوين والمراقبة والتمويل المتاحة.

ولا يتوقف تثمين المنتجات الريفية عند عرضها، بل يرتبط كذلك بتحسين الجودة والتوضيب والتغليف والعلامة التجارية والتسويق، وهي عناصر تساعد على رفع القيمة الاقتصادية للمنتج وتعزيز قدرته على الوصول إلى أسواق أوسع. وخصص الاجتماع التحضيري لمناقشة أهم الجوانب التنظيمية المرتبطة بإنجاح الصالون الجهوي، بما يؤكد أهمية التنسيق المسبق بين مختلف الشركاء والهيئات المشاركة.

وتشكل مثل هذه التظاهرات فرصة لإبراز مساهمة المرأة الريفية في الاقتصاد المحلي، ليس فقط باعتبارها منتجة، وإنما أيضاً كصاحبة مشروع يمكن أن تستفيد من منظومة متكاملة تشمل التكوين والمراقبة والتمويل والتسويق. ومن المنتظر أن تواصل الجهات المنظمة تحضيراتها لضبط مختلف التفاصيل الخاصة بالصالون، بما يسمح بإعطاء مساحة أكبر للمنتجات المحلية وإبراز التجارب النسوية في المجال الفلاحي والريفي بولاية إليزي والمنطقة.

الغلاحية

23 سبتمبر 2026 - 12:47

من مستثمرة «بطامزة» بعين قيقل.. انطلاق موسم حصاد محصول يعد من أبرز منتجات الولاية
خنشلة تعطي إشارة انطلاق موسم جني التفاح

بفلم: حبيبة ر



أعطيت، صباح الأربعاء، بولاية خنشلة، إشارة انطلاق موسم جني التفاح، وذلك من المستثمرة الفلاحية «بطامزة» بمنطقة عين قيقل، في إطار بداية عملية حصاد أحد المحاصيل التي تحتل مكانة مهمة ضمن النشاط الفلاحي بالولاية. وتأتي عملية انطلاق الجني مع دخول بساتين التفاح مرحلة الحصاد، حيث تمثل هذه الفترة محطة مهمة بالنسبة للفلاحين بعد أشهر من عمليات الخدمة والمتابعة، بداية من التقليم والتسميد والري، وصولاً إلى مراقبة نمو الثمار والحالة الصحية للأشجار إلى غاية بلوغ مرحلة النضج المناسبة للجني. وتتميز خنشلة بانتشار زراعة الأشجار المثمرة، وفي مقدمتها التفاح، مستفيدة من الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة في عدد من مناطق الولاية، الأمر الذي جعل هذا المحصول يحتل موقعا مهما في الخارطة الفلاحية المحلية. ويعد موسم الجني مرحلة حساسة للحفاظ على جودة المنتج، إذ يتطلب تحديد توقيت القطف وفق درجة نضج الثمار، مع التعامل معها بعناية لتفادي الكدمات والأضرار التي يمكن أن تؤثر في قابليتها للتخزين والتسويق. كما تبرز بعد عملية الجني أهمية الفرز والتصنيف والتوضيب والنقل والتخزين، باعتبارها حلقات أساسية للحفاظ على القيمة التجارية للتفاح وتقليل الخسائر بعد الحصاد، خاصة بالنسبة للمنتج الموجه للأسواق التي تتطلب ثماراً ذات جودة ومواصفات متجانسة. ويفتح انطلاق موسم الجني المجال أمام مرحلة جديدة تتعلق بتسويق المحصول وتنظيم تدفقه نحو الأسواق، بما يسمح بتحقيق أفضل قيمة ممكنة للمنتج وضمان وصول التفاح إلى المستهلك في ظروف مناسبة. كما يمثل موسم الحصاد فرصة لتقييم نتائج الموسم الفلاحي، ليس فقط من حيث كمية الإنتاج، وإنما أيضاً من حيث جودة الثمار، المردودية، تكاليف الإنتاج، فعالية أنظمة الري، ومدى ملائمة التقنيات المعتمدة للظروف المحلية. ومن مستثمرة «بطامزة» بعين قيقل، تبدأ بذلك عملية جني التفاح بولاية خنشلة، في انتظار دخول باقي البساتين تباعاً مرحلة الحصاد وفق اختلاف الأصناف ومواعيد نضجها، لتنتقل جهود الفلاحين من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة الحفاظ على جودة المنتج وتثمينه وتسويقه.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية

Marine fishing and fishery products

الغلاية

23 سبتمبر 2026 - 15:24

أكثر من شهر من العمل الميداني على متن "بلقاسم قرين" اختتام حملة "أدام 26" لتقييم الموارد الصيدية القاعية

بقلم: رضوان د



اختتمت حملة "أدام 26" لتقييم الموارد الصيدية القاعية، التي نفذها المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، بعد أكثر من شهر من العمل الميداني على متن الباخرة العلمية "بلقاسم قرين"، حيث شملت مختلف مناطق الصيد المبرمجة عبر كامل الحيز البحري الجزائري، شرقاً ووسطاً وغرباً.

وجرت الحملة، وفق المعطيات المقدمة، في ظروف جيدة، بفضل العمل الذي قام به الفريقان العلمي والتقني للباخرة العلمية، حيث تم تغطية جميع نقاط الصيد المدرجة ضمن مخطط الحملة، بما سمح بجمع المعطيات الميدانية اللازمة لتقييم وضعية الموارد الصيدية القاعية على امتداد السواحل الوطنية.

وتكتسي هذه الحملة أهمية خاصة باعتبار أن عمليات التقييم العلمي المنتظمة تشكل إحدى الأدوات الأساسية لفهم وضعية الموارد البحرية، ورصد تطورها، وتوفير المعطيات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير نشاط الصيد البحري والحفاظ على المخزون السمكي.

ومن المنتظر أن يعكف الفريق المختص على إعداد تقرير شامل حول نتائج الحملة، على أن يوجّه إلى الجهات المعنية، ويتضمن مختلف المعطيات والنتائج التي تم جمعها خلال العمليات العلمية، إلى جانب التوصيات اللازمة للحفاظ على استدامة الثروة السمكية في الجزائر.

ويمثل هذا التقرير المرحلة العلمية اللاحقة للعمل الميداني، إذ تتيح معالجة المعطيات التي تم جمعها تكوين صورة أكثر دقة حول الموارد الصيدية القاعية، بما يساعد على دعم التخطيط واتخاذ التدابير المناسبة لتسييرها والمحافظة عليها.

وتندرج حملة "أدام 26" ضمن الحملة العلمية رقم 37 التي ينفذها المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات، في إطار المهام المرتبطة بالبحث العلمي وتقييم الموارد البحرية ومرافقة قطاع الصيد البحري بالمعطيات العلمية. وبالتزامن مع استكمال هذه الحملة، يستعد المركز الوطني للبحث والتنمية في الصيد البحري وتربية المائيات لإطلاق حملة علمية جديدة لتقييم الموارد الصيدية السطحية، تحت تسمية "ألبال 26".

ومن شأن الانتقال إلى تقييم الموارد السطحية استكمال الصورة العلمية حول حالة الموارد الصيدية في المياه الجزائرية، من خلال مواصلة جمع البيانات الميدانية التي يمكن أن تساهم في تحسين معرفة المخزونات السمكية ودعم الإدارة المستدامة للثروة البحرية.

ويؤكد تتابع هذه الحملات العلمية أهمية الرصد الدوري للموارد البحرية، خاصة في ظل الحاجة إلى تحقيق التوازن بين استغلال الثروة السمكية والحفاظ على قدرتها على التجدد، بما يضمن استدامة نشاط الصيد البحري ومصادر الرزق المرتبطة به على المدى الطويل.